

إضراب موظفي القطاع العام الجزائري إزاء جدول الأجور الجديد

تصاعدت حدة الاحتقان بين الحكومة الجزائرية ونقابات العمال إزاء جدول الأجور الجديد أدى إلى إضراب وطني شامل ليوم واحد الثلاثاء.

موظفون يتظاهرون أمام مبنى الاتحاد العام للعمال الجزائريين في العاصمة عام 2006. نقابات العمال المستقلة ظلت لفترة طويلة تقاوم سيطرة الاتحاد على قضيتهم.

لبت نقابات العمال في مختلف أنحاء الجزائر دعوة لتنظيم إضراب وطني ليوم واحد الثلاثاء 15 يناير وذلك احتجاجا على جدول الأجور الجديد في البلاد. وقد اجتمعت لجنة التنسيق الوطنية لنقابات القطاع العام المستقلة ممثلة في مسؤولين عن أجهزة حكومية ومؤسسات التعليم العالي وقطاع الصحة والوظيفة العمومية. وصدر الإعلان عن تنظيم الإضراب يوم 7 يناير.

ويطعن الموظفون في بعض العناصر في بنود توظيفهم الخاصة فضلا عن هيكله الأجور الوطنية الجديدة والتي أخفقت في تلبية تطلعاتهم. العديد يتهم السلطات بعدم الوفاء بوعودها.

كما زعمت النقابات أن الحكومة ترفض الاعتراف بشرعيتها. واقع الأمر هو أن الشروط الجديدة للتوظيف في القطاع العام تمت صياغتها إلى جانب جدول الأجور ولم تعترف الحكومة سوى بالاتحاد العام للعمال الجزائريين لأجل التفاوض معها.

الناطق الرسمي باسم للنقابة الوطنية المهنية مزيان مريان شجب ليلة الإضراب تهميش هذه النقابات وقال إن التوقف الحالي عن العمل ما هو إلا بداية لاحتجاجات لاحقة.

وقال مريان إن الإضراب تمت الدعوة إليه ردا «على تراجع القوة الشرائية لموظفي القطاع العام والجمهور بشكل عام مما يُعَدُّم الزيادة في الأجور من قيمتها والموقف الصلد الذي اتخذته الإدارة منذ 2003».

الإضراب لقي تأييد العمال يوم الثلاثاء رغم أن التوقف عن العمل لم يشمل جميع القطاعات.

وفي الصباح، قال مريان للصحافة إن نقابة رجال الجمارك الجزائريين المستقلة ستتنضم لحركة الاحتجاج.

وقال في وقت لاحق إن المشاركة قد بلغت نسبة 100% في بعض الولايات كتييزي أوزو ووهران وبيسكرة وورغلة وأدرار وغرداية وبشار وولايات أخرى.

كما أيد أساتذة التعليم العام الحركة حيث تم تعليق بعض الدروس في الجامعات والثانويات بمنطقة العاصمة. وتم الحديث عن حالات مماثلة في بلديات الحسين داي والبيار وبن عكنون وباش جراح وباب الزوار.

وفي ثانوية الأمير عبد القادر، التي تعتبر معقل مجلس أساتذة التعليم الثانوي الجزائري، سادت أجواء الاحتجاج رغم عدم مشاركة كافة الأساتذة في الإضراب. وقال أحد الأساتذة «فقط 50% من الأساتذة انضموا للإضراب».

وشارك في الإضراب هيئة مستخدمي قطاع الصحة العمومية والأخصائيون بشكل كبير. ففي اجتماع عام بمرکزي بيبير وماري كيري أعرب الأمين العام لنقابة أساتذة ودكاترة العلوم الطبية جيغلي نصر

الدين عن التزام النقابة بتنفيذ خطة العمل ومواصلة الاحتجاج. وقال أيضا «الدافع الأساسي للاحتجاج هو إقصاؤنا من المفاوضات».

كما قررت هيئة المراكز الطبية الجامعية تنظيم إضراب آخر من ثلاثة أيام لفترة 16-21 فبراير. وأوضح طبيب أمراض الصدر البروفيسور زيدون عن مستشفى بن مسوس بالعاصمة «لقد نفذ صبرنا ولم يتم تحقيق أي شيء».

وقال الاتحاد العام للعمال الجزائريين الذي نظم المفاوضات على لسان أمينه الوطني العام علي مرابط إنه سيتم تنظيم اجتماع يضم ثماني نقابات تمثل عمال القطاع العام ضمن الاتحاد يوم الأحد لتقييم شروط التوظيف لعمال القطاع العام. كما سيتم النظر في جدول الأجور الجديد وتطبيقه ما دام يتعلق بوضع اللمسات الأخيرة على شروط التوظيف لعمال القطاع العام.

كتبه مراسلنا محند الوالي من الجزائر العاصمة لمغربية- 08/01/16